تشكل الأرض موردا أساسيا لحياة البشرية، بل هي مقومها الرئيسي، إذ أنها تنتج مختلف الحاجات الغذائية للإنسان، كما أنها مصدر لمختلف الثروات الأخرى كالمعادن، وقد كان السكان المغاربة في العصر الوسيط يمارسون الفلاحة التي تعد النشاط الأول لتوفير الغذاء، حتى وإن اختلفت الطرق والوسائل والتقنيات المتبعة في ذلك، كما أن نوعية التربة تختلف درجة خصوبتها وطبيعة المناخ السائد هناك وكل ذلك له فعاليته في الإنتاج ونوعيته.[1]

إن وضعية الأرض في بلاد المغرب الإسلامي وأشكال ملكيتها ارتبط بعملية الفتح الإسلامي للمنطقة، إذ أن توسع الدولة الإسلامية على حساب الأقاليم نتج عنه إيجاد طريقة تعد مثلى لتنظيم الأراضي المفتوحة تستند إلى أسس ومعطيات دينية وسياسية واقتصادية بإتباع المرجعية الفقهية فكان لها صدى في الفكر السياسي والفقهي الإسلامي، وقد كان لهؤلاء الفقهاء اجتهاد في معالجة وضعية الأرض المفتوحة وسن قانون توزيعها واستغلالها، حيث كان لهم اهتمام منذ وقت بعيد بوضعية أرض المغرب فكانت لهم عناية بمعرفتها هل هي أرض **عشرية** أو **خراجية صلحية** أو **خراجية عنوية** أو **مختلطة**[2]. ويقول الشيخ أبو الحسن القابسي في شرح الموطأ في كتاب الجهاد:" هناك ثلاثة أقوال الأول أنها فتحت عنوة والثاني أنها فتحت صلحا، والثالث أنها مختلطة هرب بعضهم عن بعض وتركوها فمن بقي بيده شيء كان له"[3]، والثابت أن أرض المغرب فتحت عنوة وتعامل المسلمون مع أهل المغرب معاملة أرض الصلح[4].

وقد كانت أول إشارة عن تقسيم الأرض ببلاد المغرب وخصوصا افريقية في الولاية الأولى لعقبة بن نافع حين شرع في تخطيط مدينة القيروان، كما قام حسان بن النعمان بتقسيم الأرض بين العرب والبربر[5].

وقد ذكر الونشريسي أحمد بن يحي-ت.1508م/914هـ-، العديد من أقوال الفقهاء حول وضعية الأرض بعد فتوى محمد بن مرزوق – القرن 9هـ- بصحة بيع أرض القانون- الأرض التي يمنحها السلطان لشخص أو لجماعة- وإرثها :" أختلف في أرض المغرب الإسلامي، فقيل عنوية وقيل صلحية، وقيل التفصيل بين السهل والجبل، وقيل بالوقف"، وهذا بحد ذاته إشكال صعب حاله تاريخا وفقها[6].

وباتفاق الفقهاء على أن أنه:" إذا خفي خبر الأراضي ولم يعلم أهي صلحا أو عنوة أو أسلم عليها أهلها فهي لمن وجدت بيده، وإن كان لا يُدرى بأي وجه صارت إليه"[7]. وطبعا تحديد ذلك مقصده تحديد نوعية الضريبة التي تدفع إلى خزينة الدولة[8]، وحسب ما نص عنه كتاب المعيار فإن هناك أراضي ملكية لأصحابها يمكن تأجيرها أو بيعها أو توريثها أو هبتها وهناك أراضي أحباس

وأراضي إقطاع تنازلت عنه الدولة لصالح الأفراد مقابل خدمتها والولاء لها أو الانتماء إلى العصبية الحاكمة9.

وضعية الأرض بالأندلس:

بخصوص وضعية الأرض بالأندلس فمنذ فتحها وقع اضطرابا في قضية الخراج وتوزيع الأرض، وذلك أنّ ولاة الأندلس لم يتمكّنوا من إيجاد حل لهذه المشكلة، التي أثبتت عجزهم عن إخضاع أرض شبه الجزيرة وعقّارها للقواعد التي تقرّرها الشريعة في البلاد المفتوحة.

ومن هنا انقسمت الرّوايات بشأن ملكية الأرض في الأندلس بين من رأى خضوعها للضوابط الشّرعية ومن رأى خلاف ذلك، ويمثّل الرأي الأوّل الغسّاني نقلا عن محمد بن موسى الرازي (ت277هـ/890م)، في سِفْره (الرّايات)، الذي ذكر أنّه " حين تمّ فتح الأندلس " قسّمها موسى بن نصير بين الجيوش التي دخلتها، كما قسّم بينهم سبيها ومتاعها وسائر مغانمها، وأخرج من أرضها الخمس، كما أخرجه من سبيها ومتاعها. واختار من خيار السبي وصغاره مائة ألف وحملهم إلى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك، وترك سائر الخمس ،في الأرضين يعمرونها ليثلّث مال المسلمين، وهم أهل البسائط، وكانوا يعرفون بالأخماس وأولادهم بنو الأخمس، وأمّا سائر النصارى الذين كانوا في المعاقل المنيعة والجبال الشّامخة، فأقرّهم على أموالهم ودينهم بأداء الجزية. وهم الذين بقوا على ما حيز من أموالهم بأرض الشمال لأنهم صالحوا على جزء منها مع أداء الجزية في أرض الثمرة وأرض الزرع على ما فعله خير من اقتدي به صلى الله عليه وسلم بيهود خيبر في نخيلهم وأراضيهم". ثمّ أضاف قائلا:" "فلم يبق بالأندلس بلدة دخلها المسلمون بأسيافهم، وأصبحت ملكا لهم، إلاّ وقسّم موسى بن نصير بينهم أراضيها إلاّ ثلاثة بلاد، وهي "شنترين" و"قلنبرية" في الغرب و"شيه" في الشرق، وسائر البلاد خمّست وقسّمت بحضور التّابعين الذين كانوا معه وهم حنش الصنعاني والحُبلي وابن رباح، ثمّ توارث الأراضي الأبناء عن الآباء. والذي ذكره الناس والعلماء من أرض (الصلح) وأرض العَنوة بالأندلس فإنّما هو مال الخمس، هو أرض العنوة، وما صولحوا عليه فهو حال الشّمل من أرض وشجر لا سائر أموال الناس".

ويريد صاحب النّصّ أن ينقل إلينا أنّ حضور كبار التابعين قسمة الغنائم مع ابن نصير يبين لنا أنّ تقسيم الأرض كان منظّما وفقا لما يقتضيه النصّ الشرعي في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وذهب الفريق الثاني من الفقهاء إلى بطلان ملكية الأرض شرعا، حيث ذكر الدّاودي أحمد بن نصر (ت402ه/1011م) بأنّ:" أرض الأندلس طعن فيها بعض الناس وزعم أنها، أو أكثرها فتحت عنوة، وأنها لم تخمّس ولم تقسّم، غير أنّ كلّ قوم أخذوا جزءا منها بغير إقطاع من الحاكم ولم تترك لمن يأتي من المسلمين"، وأوجب ردّ هذه الأرض للدولة لينتفع بها المسلمون كافة. وجاء

بعده ابن حزم (ت456ه/1064م) الذي ذكر أنّ الرأي الذي استقرّ عليه العارفون من أهل العلم بأحوال الأندلس يبيّن يقينا أنه لم تتّبع في الأندلس إجراءات الرسول صلى الله عليه وسلم في أراضي خيبر حين اعتبرها غنيمة وخمّسها، ولا حتى ما فعله عمر رضي الله عنه عندما اعتبر الأرض فيئا للمسلمين. وعليه فإن هذه الأرض تركت من دون قرار قانوني، وبذلك فهي لمن غلب من عرب وبربر وتملّكوها وفق مبدأ " لكل يد ما أخذت"، وتكرّر ذلك بعدئذ إلى عصر ملوك الطوائف، ذلك أنّ المعتمد عندما انتصر على محمد بن سعيد بن هارون صاحب شنتمرية الغرب، أصبحت أرضها وضياعها بيد ابنه محمد بن عبّاد، وقد سار ملوك الطوائف جميعهم على ما سار عليه بني عبّاد فضغطوا على أهل القرى والضياع حتى تخلّوا عنها[10].

-أصناف ملكية الأرض:

أ/ أرض الموات: وهي الأرض غير المستغلة، يمكن إحياؤها بالحرث والغرس والانتفاع بها، والأصل في إحياء الأرض الموات مشروع، وذلك من خلال الحديث الشريف" من أحيى أرضا ميتة فهي له"، كما جاء أيضا في قوله" من عمر أرضا ليست لأحد فهي له"[11].

ب/ أرض الصّوافي: وهي الأرض الخاصّة بالدولة في الإسلام، وهي ما يستخلصه السلطان لحاشيته، وقيل إن أرض الصوافي هي أراضي الأسرات الحاكمة سابقا وأراضي النبلاء، ومن قتل أو جلا أثناء المعارك، بالإضافة إلى كل أرض من دون مالك بعد الفتح مباشرة، وكذا الأرض التي مات عنها أهلها ولا وارث لها، وتعرف بالمواريث العشرية. وخلاصة القول إنّ كلّ أرض لم تكن ملكا لأحد جعلت من الصوافي، ثمّ صارت خالصة لبيت المال، وبذلك فهي للخليفة وله استغلالها أو أن يقطعها.

وتذكر المصادر أنّ أرض الصوافي في الأندلس كانت واسعة، حيث بلغت ضياع أولاد الملك غيطشة مجتمعة ثلاثة آلاف ضيعة. ويضاف إلى ذلك ضياع التّاج أي ضياع الملك لذريق العائلية والملَكية، ولا شك أنّها كانت أكثر وأوسع من ملكية غيره، خاصّة في كورة قرطبة التي أطلق عليها اسم بلاط لذريق، وينطبق هذا أيضا على الأملاك الواسعة للنبلاء الذين جلوا عنها، أو قتلوا أثناء المعارك[12].

ج- أراضي الإقطاع: يمكن للحاكم أن يقطع بعض الأراضي لفئة معينة من الأفراد سواء كانت أرضا أو معدنا ، وفيما يخص الإقطاع فهو ثلاثة أنواع: إقطاع إحياء" تمليك"، وإقطاع استغلال "إمتاع"، وإقطاع إرفاق. وفي إقطاع الإحياء يتصرّف فيه المُقطَع تصرّف المالك، وفي إقطاع الاستغلال يستغل المقطع الأرض ويبقى الأصل للمسلمين سواء كان ذلك الاستغلال بعوض أو بدون عوض، وللحاكم أن يستردّه للمصلحة، وأمّا إقطاع الإرفاق فإنّ الشخص المقطَع ينتفع به دون أن يمتلكه، ولكن هو أحقّ به من غيره، وهو خاص بأماكن البيع والشراء ونحوها في الأسواق والطرقات.

وقد عرفت الأندلس إقطاع الأمراء وتلاها إقطاع الجند، وظهر ذلك في كل التي مرّت بها الأندلس، من الفتح إلى فترات متأخّرة من الوجود الإسلامي بشبه الجزيرة. وكان معظم "الإقطاع العسكري" في الثغور، ونتيجة لعدم تحكّم الدولة في توجيهه، فإنّه تحوّل من إقطاع استغلال إلى إقطاع تمليك؛ فضلا عن إقطاع الكور المجنّدة الذي يعدّ مظهرا من مظاهر النمط الإقطاعي، ناهيك عن إقطاعات الفقهاء والجهاز الإداري وإقطاعات أشراف القبائل وأخيرا إقطاعات البيوتات الكبرى التي توارثت ذلك أبا عن جدّ.

كما شهدت بلاد المغرب إقطاع الأرض حول الحواضر والمدن الجديدة، وكانت القيروان وما حولها أول إقطاع منح للقبائل بعد فتح إفريقية، وتلا ذلك إقطاع تاهرت ثم سجلماسة وفاس ثم مراكش. ويضاف إلى ذلك إقطاع الجنود المرتزقة، وإقطاع الأسرات الحاكمة.

د- الأراضي الأميرية: وهي الخاصة بالأمير، بحيث لم يكن هذا الأخير يشرف عليها بنفسه، فكان يستأجرها لمجموعة من المزارعين والأقنان مقابل جزء معين من المحصول، ونظرا لكبر مساحة هذه الأراضي وما كانت تتطلّبه من تسيير ، فقد استحدث الأمراء وظيفة أسندت لشخص يسهر على رعايتها تسمّيه المصادر بصاحب الضياع.

ه- أراضي الأوقاف: يفصّل ابن عبد البرّ في الحبس بقوله:" أن يتصدق الإنسان المالك لأمره بما شاء من ريعه ونخله وكرمه وسائر عقاره، لتجري غلات ذلك وخراجه ومنافعه في السبيل الذي سبّلها فيه مما يقرّب إلى الله، وبذلك لا يباع و لا يورث ولا يوهب، ". وهذا الوقف نوعان وقف خير عام ووقف أهلي خاص بالأسرة[13].

وبهذا يمكن أن نتعرف على بعض أشكال المكلية ومنها:

الملكية الخاصة فمنذ وجود البشرية وجدت الملكية وبخصوص الأراضي، وفيما يخص امتلاك الأفراد للأراضي فإنه يتم عبر وسائل فإنها كثيرا ما كانت تأخذ مضمونا عرفيا وإن كانت لا تتنافى مع الشرع ونذكر من الوسائل عن طريقها يتم نقل الملكية لتصبح خاصة ومنها: التوريث، الهبة، الشراء و الإقطاع[14]

الملكية الجماعية: حسب ما يرى علماء الاجتماع والقانون أن الملكية أصلها جماعية، لأن المجتمع البدائي لم يعرف الملكية الفردية وإن كانت فهي محدودة، بل أن القبيلة إلى الآن لا تزال تعرف الملكية الجماعية، حتى وإن اعتبر برونشفيك أن الفقهاء والإدارة الحاكمة قد أدخلوا الأراضي الجماعية ضمن أراضي الملك أو الأحباس أو الإقطاع لأن هذه الأصناف الشرعية أقرب إلى الفهم وأنفع للحاكم وغالبا ما أُعتبرت أراضي إقطاع[15].

الضرائب:

مقدار مالي إلزامي تفرضه الدولة على مختلف الأنشطة والبضائع ومختلف الوظائف. وهي أيضا ما يضرب على الرؤوس والأراضي كالجزية والخراج، وهي فريضة مالية تجبيها الدولة من رعاياها أو تنشئها وتفرضها عليهم وهي عنوان السيادة عليهم، وتعد هذه الضرائب في الفترة الوسيطة من الإيرادات الهامة للدولة.

أنواعها:

1-الضرائب الشرعية: أقرتها الشريعة كالزكاة والجزية والخراج والعشر.

أ/ الزكاة (الصدقة): نوع من الضريبة فرضت على الأغنياء والقادرين[1]، قال تعالى:" والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم" (المعارج، الآيتان: 24-25)، حيث أمر الله سبحانه رسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم أخذها وإعطائها للمحتاجين، بشرط أن تكون الأموال قد بلغت النصاب وتمام المدة الزمنية وهي الحول[2]. ويقول الماوردي(ت.450هـ):" الزكاة في الشرع اسم صريح لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة[3].

ب/ الخراج: ويكون على الأرض التي صولح عليها المشركون، وذلك بمقدار معين من الغلة الزراعية[4]، وقال الماوردي في ذلك:" أن الخراج واجب في رقبة الأرض وُجدت المنفعة أو فُقدت"[5].

ج/ الجزية: ثبتت بنص القرآن الكريم، قال تعالى:" قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"(التوبة، الآية: 29). وهي مبلغ معين من المال يضرب على الرؤوس لا على الأرض، وتسقط الجزية باعتناق الإسلام، في حين لا يسقط الخراج باعتناق الإسلام، وتؤخذ نقدا يدا بيد من أهل الكتاب والمجوس[6].

ويقول الماوردي في شأن الجزية والخراج:"الجزية والخراج حقان أوصل الله سبحانه المسلمين إليهما من المشركين يجتمعان من ثلاثة أوجه ويفترقان من ثلاثة أوجه، ثم تتفرع أحكامهما، فأما الأوجه التي يجتمعان فيها أن كل واحد منهما مأخوذ من مشرك صغار له وذلة، والثاني أنهما مال فيء (هو المال الذي أخذه المسلمون صلحا ويقسم كالغنيمة) يصرفان في أهل الفيء (هم: النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وذوي القربى وهم: بنو هاشم وبنو عبد المطلب، واليتامى والمساكين وبنو السبيل) والثالث أنهما يجبيان بحلول الحول ولا يستحقان قبله. وأما الأوجه التي يفترقان فيها، أن الجزية نص والخراج اجتهاد، والثاني أن أقل الجزية مقدر بالشرع وأكثرها مقدر بالاجتهاد، وأما الخراج أقله وأكثره مقدر بالاجتهاد. والثالث أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتسقط بحدوث الإسلام، أما الخراج يؤخذ مع الكفر والإسلام. والجزية موضوعة على الرؤوس واسمها مشتق من الجزاء، إما جزاء على كفرهم لأخذها منهم صغارا، وإما جزاء على أماننا لهم لأخذها منهم رفقا[7].

د/العشر: ضريبة على الأرض مقداره عشر غلتها مالا أو عينا وتدفع على الأراضي التي اسلم عنها أهلها دون حرب وبقيت بأيديهم، وعلى الأراضي التي ملكها المسلمون عنوة وقسمها الخليفة عليهم، كما تكون على الأراضي الموات التي أحياها المسلمون، كما تؤخذ على بضائع التجار الكافرين إذا قدموا إلى دار الإسلام[8].

2-الضرائب الإضافية: لم تقرها الشريعة، ولكن فرضت نتيجة للظروف التي تمر بها الدولة، فبعد أن تراجعت موارد بيت المال وزادت النفقات والمرتبات ودخول أهل الذمة في الإسلام وتراجع مورد الجزية والخراج تم فرض ضرائب إضافية، ومنها:

أ/ رسوم الجمركة: وهي ضرائب على مختلف السلع الصادرة والواردة، وقد رُوي أن المعز بن باديس (406-454هـ) أمير بني زيري قام ببناء أسوار لمدينة القيروان وربطها بمنطقة صبرة بواسطة جدارين، بحيث لا يمكن لأي تاجر أن يخرج من المدينة إلا بعد مروره بصبرة ودفع المكوس، كما أن هناك ضرائب على الدكاكين والأسواق وغيرها[9].

ب/ الخفارة: هذه الضريبة تفرضها بعض القبائل على التجار في حال ضعف السلطة المركزية، ويقول ابن حوقل في شأن ذلك: "إن القبائل بين أودغشت وسجلماسة كانت تفرض اللوارم (الضرائب) على التجار الذين يمرون بأراضيها، كما توجد ضريبة الإجازة شبيهة بالخفارة والتي كانت تفرضها القبائل العربية على سكان المغرب الأوسط عند عبور أراضيها.

ج/ ضرائب الأرض والغلال: تضرب على الأراضي والمحاصيل الزراعية، وتشكل جزءا كبيرا من إيرادات الدولة، وهذا ما فعله عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب (196-201هـ)، حيث أخذ العشر حبا ثم جعله ثمانية دنانير.

د/ ضريبة التعتيب (التعطيب): ظهرت في عهد المرابطين في الأندلس في عهد الأمير علي بن يوسف بن تاشفين(500-537هـ)، حيث أمر والي غرناطة بإقامة الأسوار وفرض الضريبة على سكانها (إتاوة الدار)، وهذا من أجل المصلحة العامة، بالإضافة إلى ظهور ضرائب أخرى منها خمس الإمام وخمس الغنيمة في عهد الفاطميين، كما أن هناك ضريبة الغش في الميزان في العهد المرابطي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- المناخ ببلاد المغرب

تسود ببلاد المغرب ثلاثة أقاليم مناخية كبرى وهي:

أ-إقليم البحر الأبيض المتوسط

إن المناطق الشمالية المطلة على الساحل المتوسطي تتميز بالجفاف والحرارة صيفا واعتدال درجة حرارته شتاء مع تساقط الأمطار. تنمو بهذا الإقليم نباتات متنوعة، سهوله ذات تربة خصبة. معدل الأمطار يتجاوز 600ملم و تصل أحيانا أكثر من 1000ملم.

ب-مناخ الإستبس- المناطق الداخلية- :

وهي منطقة انتقالية بين الشمال والجنوب معدل أمطاره من 200ملم إلى 400ملم سنويا وقد تزداد أحيانا ولهذا يؤثر على النشاط الزراعي بالمنطقة وبالتالي تسود حرفة الرعي بشكل أوسع في هذه المنطقة.

ج-المناخ الصحرواي:

ينحصر بين دائرتي عرض 18 و30درجة شمالا يتميز بالحرارة وانخفاضها نسبيا في فصل الشتاء كما أن درجة الحرارة تختلف بين الليل والنهار تساقط غير منتظم مع دوام الجفاف طول السنة.

أما فيما يخص تربة هذه الأقاليم فهي متنوعة وتختلف درجة خصوبتها فهناك التربة الفيضية والتربة الطينية والتربة الرملية والملحية وغيرها وكل ذلك له تأثيره على كمية ونوعية الإنتاج.

2-الثروة المائية ببلاد المغرب

تشكل مياه الأمطار المورد الرئيسي لسكان المغرب والتي يزداد تساقطها بين ديسمبر وجانفي وفيفري وتختلف من منطقة إلى أخرى. ويتراوح معدل الأيام الممطرة بين 60 و70 يوما وما بين 100 و120 يوما في أكثر المناطق مطرا ولا يمكن أن تصل إلى 30 يوما في المناطق القريبة من الصحراوية، وأكثر المناطق تساقطا ما بين 200 و600ملم سنويا باستثناء بعض المناطق، ويقل المطر كلما اتجهنا شرقا حيث تزداد في جبال الريف والأراضي المرتفعة للأطلس الغربي 2100ملم، بينما لا تتعدى 600ملم بالجبل الأخضر بليبيا، في حين المنطقة الشرقية من الجزائر التساقط أكثر من600ملم، بل يتعدى 1000ملم عكس المنطقة الغربية، أما بالنسبة لتساقط الثلوج فهو يختلف من منطقة إلى أخرى والتي تعد موردا آخر للمياه.

يتميز التساقط ببلاد المغرب بالتذبذب وعدم الانتظام وهذا له تأثيره على الإنتاج الزراعي. كما تشكل الأنهار ومختلف الينابيع والمياه الجوفية مصدرا أساسيا آخر لسكان بلاد المغرب.

3-السقي في بلاد المغرب:

تعتبر الأمطار المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه سكان المغرب في سقي مزروعاتهم، ومن بين المناطق نجد القيروان وما جاورها، حيث وصفت بأنها " إذا توالت الغيوث أنتجت الحبة مائة"، بمعنى أنها تعتمد بالدرجة الأولى على مياه الأمطار، فإذا كان الغيث أنتجت الحبة الواحدة مائة حبة، كما وصفت أراضي افريقية بأنها بلاد خصب تزرع على الأمطار، والسقي بماء المطر أسهل الطرق لا يكلف الفلاح جهدا ولا وقتا ولا مالا، وهو أفضل مياه السقي، كما أن هناك الخزانات لحفظ المياه المتساقطة-المواجل- كما يتم استعمال أسطح المنازل لتجميع المياه وصبها عبر الميازيب.

-

لقد شكلت الأرض ولا تزال محورا أساسيا في حياة الإنسان، ونذكر خصوصا سكان بلاد الغرب الإسلامي، إذ أنها المورد الرئيسي لممارسة الزراعة فيها، وقد اختلفت الطرق والأساليب والتقنيات المستعملة في هذا المجال بحسب نوعية التربة و المناخ السائد، بل نشاط الإنسان وحركيته حددت النشاط الرزاعي الممارس وحتى نوعيته. وقبل ممارسة النشاط الزراعي يتطلب من الفلاح القيام بأعمال تسبق هذه العملية لتساهم بشكل أو بآخر في زيادة كمية الإنتاج ونوعيته وتختلف من زراعة إلى أخرى، فمثلا يقوم الفلاح بوضع المواد العضوية مثل-الزبل- حيث يقوم المزارع بتوزيعها على كامل الأرض المزروعة، كما أنه يقوم بسقيها لتصبح هشة للحراثة، وهذا طبعا يتحكم فيه العامل الطبيعي فإذا كانت الأمطار غزيرة خاصة في موسم الحرث فلا حاجة إلى سقيها، لأن عملية الحرث تتطلب أرضا رطبة يسهل على الفلاح حراثتها، وهذا طبعا يتوقف على نوعية التربة سواء كانت طينية أو رملية وغيرها.

وقد كان لعلماء المسلمين طريقتهم في معرفة خاصية التربة من خلال تجاربهم، فقد كانت لهم مختبرات لفحص العينات بهدف اختبار جودتها ومعرفة أنواع المزروعات المناسبة لها ومن بين الطرق المتبعة طريقة الشم والذوق، حيث كانوا يحفرون في الأرض عمق ذراعين ويأخذون عينة من التربة ثم توضع في زجاجة وتمزج بكمية من المطر أو الماء العذب ويترك هذا المزيج ليصفو الماء ثم يذوبونه ويشمون رائحته، فإن كان طعمه جيد كانت أرضه صالحة للزراعة وإن كان مالحا فهي أرض سبخية غير صالحة، وبهذا سهلوا على المزارعين معرفة التربة الخصبة وأنواع النباتات التي يمكن غرسها.

وغالبا ما ينتظر سكان بلاد المغرب نزول الأمطار للارتواء حتى يسهل عليهم حراثتها، ويختلف جهد الفلاح من أرض إلى أخرى حسب نوعية تربتها أو ممارسة النشاط فيها، فمثلا أراضي البور تتطلب عملا كبيرا لاستصلاحها وجعلها خصبة ولو تطلب ذلك إزالة بعض النباتات الموجودة بها كالشوك والحلفاء والشيح والسدر وغيرها، حتى أن طرق إزالة النباتات غير المناسبة مثلا يتطلب حراثتها عدة مرات أو قطعها أو اجتثاثها من جذورها.

وكان من أهم الأدوات المستعملة في بلاد المغرب المنجل، كما كان استعمال النار لحرق النباتات والحشائش غير المناسبة له وجود من بين الطرق، هذا فضلا عن تسوية الأرض وإزالة كل ما يعيق عملية الحرث ونمو النباتات.

ويذكر ابن بصال أن الأرض يجب أن توزن بميزان الماء المسمى-المرجيقل- ثم تستخدم آلة-الجاروف- يجذبها البقر لنقل التراب من المكان المرتفع إلى المنخفض. أما بخصوص وقت حراثة الأرض ويطلق عليه إبان الحرث، وكان ذلك معروفا يحتكم إليه الفقهاء في بعض المسائل الفقهية التي كانت تعترضهم، حتى وإن كان الوقت يختلفون فيه، حيث يقول أحدهم حان وقت الحرث بينما يقول الآخر لم يحن وقته.

وعادة ما تكون بداية الحرث في فصل الخريف، إذ أن الأرض قد جُني ثمارها ومحصولها صيفا ومع بداية الخريف تكون جاهزة خاصة مع بداية تساقط الأمطار، لكن الأراضي التي لم تكن مزروعة من قبل لم تخضع لهذه القاعدة، إذ لابد أن تقلب عدة مرات، كما أن طبيعتها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الإنتاج الزراعي

تكثر ببلاد المغرب الإسلامي السهول والمراعي والتي تختلف خصوبة تربتها من منطقة إلى أخرى ويختلف إنتاجها كمية ونوعية ومن المدن الأكثر خصوبة نجد تلمسان كما كانت لوهران سهول مما جعل سكان المغرب الأوسط يمارسون الزراعة وإلى جانب ذلك نجد مستغانم ذات السهول الخصبة ومازونة التي تعد من أحسن البلدان صفة وأكثرها...خصبا، وهذا جعل سكانها يرتبطون بالأرض وممارسة حرفة الزراعة وبهذا تنوع الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى جزائر بني مزغنة التي تتميز بخصوبة أراضيها، إذ تحيط بها البساتين، ويتصل بها سهل متيجة وهي من الفحوص الكبيرة، وإلى جانبها من جهة الجنوب توجد مدينة المدية فهي بلد جليل ذات خصوبة وإنتاج غزير وغيرها كثير من السهول والمراعي. ومن خلال ما أشرنا إليه يمكننا ذكر بعض المنتجات الزراعية ببلاد المغرب الأوسط:

-تلمسان:القمح- الرمان-التين-الزيتون-الخوخ-الجوز-اللوز-البطيخ- ...

-هنين:التفاح-المشمش-التين-الزيتون-القطن...

-شرشال:الفواكه-الكروم-الحنطة والشعير...

-مليانة:الجوز

-تنس:الفواكه

وقد حظيت بلاد الأندلس هي الأخرى بإنتاج بعض المزروعات وعلى رأسها القمح والشعير، في أماكن متعددة ونذكر منها سهول الكنبانية قرب قرطبة حيث العوامل المساعدة كالتربة الخصبة والمناخ الملائم والفلاح النشط، كما اشتهرت بالحنطة المتميزة، أما ألمرية فقد كان نصيبها من زراعة الشعير وبجوارها في سنقير زراعة القمح، كما كان في طليطلة وسرقسطة، فضلا عن جيّان ولورقة التي تميزت بوفرة انتاجها من الحبوبكما في قرمونةولشبونة وطركونة وغيرها من المدن الأندلسية، كما كان لزراعة الأشجار المثمرة نصيب في هذا النشاط مثل الزيتون والتين والعنب والتفاح والرمان واللوز...وقد تعددت مدن انتاجها، إذ نجد قرطبة وبلنسية واشبيلية ومالقة وبياسة وقرى جيّان وغرناطة ومالقة...

من خلال ذلك نستنتج أن بلاد المغرب الإسلامي غنية بمحاصيلها الزراعية، وذلك يعود لموقعها الممتاز وخصوبة تربتها ومياهها الوفيرة،فضلا عن نشاط سكانها.

مثلما توفرت بعض العوامل لممارسة النشاط الزراعي وتطوره ، كانت هناك عوامل مؤثرة عليه وسببا في تدهوره والتي انعكست على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين العوامل التي كان لها وقعها على النشاط الكوارث الطبيعية كالجفاف والجراد بالإضافة إلى العوامل البشرية والتي كان الإنسان هو المتسبب فيها كالصراع السياسي والعسكري

- العوامل الطبيعية : الجفاف والفيضانات في حالة نزول المطر بغزارة فضلا عن هبوب الرياح القوية وزحف الجراد على المحاصيل الزراعية
- العامل البشري: الصراع السياسي والعسكري

1-العوامل الطبيعية: -الجفاف- تعرضت مناطق كثيرة من بلاد الأندلس خلال سنوات 88هـ/706م، 98-99هـ-716-717م إلى الجفاف والقحط والتي كان لها الأثر الكبير على حياة السكان إذ أن المجاعات التي حدثت قضت على كثير من الناس، بالإضافة إلى تعرض بلاد الأندلس إلى نقص المياه خلال السنوات التالية131-136هـ/748م-753م. وقد لجأ السكان لصلاة الاستسقاء نتيجة الجفاف الشديد حيث خرج قاضي الجماعة بقرطبة سليمان بن أسود للاستسقاء ولجأ الناس لمياه الوادي الكبير لسقي مزروعاتهم. كما كان لحالة الجفاف في سني 302-303هـ-905-906م إلى ارتفاع الأسعار حيث بلغ سعر قفيز-32مد، حوالي44 لتر- القمح ثلاثة دنانير، بل وصل 12 دينارا علما أن سعر القمح كان يختلف من مكان لآخر، كما تعرضت بلاد المغرب هي الأخرى لفترات من الجفاف والقحط بسبب انقطاع نزول المطر، حيث عرفت المنطقة الواقعة بين طنجة ومكناسة موجة جفاف كانت عصيبة على السكان والذين خرجوا لصلاة الاستسقاء طلبا للمطر، بالاضافة الى مدينة فاس التي ضربتها موجة الجفاف عدة مرات، كما أن مراكش هي الأخرى أصبحت ضمن موجة الجفاف التي ضربت بلاد المغرب وبهذا غلت الأسعار وتوالت الفتن وعم الجدب وغيرها من المدن وادى ذلك إلى ظهور المجاعات حيث وقعت بالمغرب الاقصى ونذكر منها مجاعة سنة 535هـ/1140م والتي انعدمت فيها الاقوات وضاقت الأرض بالمساكين واضطر الناس إلى أكل جذور النباتات وقد شهت الفترة الانتقالية من الحكم المرابطي إلى الموحدي ظهور مجاعات بسبب الحصار الموحدي للعديد من المدن المغربية كحصار مراكش والتي دام حصارها حوالى 10 أشهر فنفذ الطعام واضطروا لأكل دوابهم كما مات منهم الكثير. كما ان الفياضانات هي الأخرى لها اثرها السلبي على النشاط الزراعي وخاصة في حالة نزول الأمطار بغزارة. حيث شهدت طنجة سنة 532هـ/1137م سيلا عظيما دمر الدور والجسور كما تسبب في موت الكثير من السكان وحتى المواشي بالاضافة الى هبوب الرياح القوية التي صاحبت الامطار الغزيرة والتي دامت خمسين يوما سنة 536هـ/1141م، كما شهدت فاس فيضانات فأمتلأت الاودية واشتد البرد فهلك الكثير

-زحف الجراد انتشر الجراد في سنة 207هـ/822م فاتلف المحاصيل الزراعية مما كان سببا في المجاعة، كما حدث زحف اخر للجراد سنة 232هـ/846م شمل الأندلس نتج عنه هلاك المواشي وخراب الكروم وتأثر به الناس مما أصابهم من ضيق.

وفي سنة 527هـ/1133م حدثت مجاعة كبيرة سببها زحف الجراد على المحاصيل

2-الصراع السياسي والعسكري: لقد كان للصراع السياسي والعسكري بين المسلمين أنفسهم او مع النصارى اثر كبير على الزراعة، فقد كان الصراع بين العرب والبربر في عهد الولاة 92-138هـ/711-755م وهزيمة البربر جعل هؤلاء يفكرون في ترك الاندلس وقد انصرف بعض البربر عن خدمة الزراعة كما هجروا الارض مما تسبب في قلة المنتجات الزراعية بل حدوث المجاعة.

كما أن تطور الوضع العسكري في عهد الإمارة الأموية138-422هـ/756-1031م وخصوصا في الشمال حيث تراجع الانتاج الزراعي بسبب الدمار الذي احدثه زحف الجيوش على المناطق الزراعية واتلافها عنوة اذا ن هشام بن عبد الرحمن سنة 179هـ/795م امر قائده التوجه الى اشترقة لمواجهة العدو واحراق المحاصيل والثمار، كما ان الامير منذر بن محمد 237-275هـ/886-888م وجه قواته الى سرقسطة سنة 260هـ/873م بقيادة وزيره هاشم بن عبد العزيز فخربت في طريقها المحاصيل الزراعية بالاضافة الى ما قامت به قواته خلال السنوات التالية265-267-268هـ/878-880-881مبتخريب المزارع فأثر ذلك على أوضاع الفلاحين، كما كانت الاعمال العسكرية التي قام المسلمون في الشمال جليقية وألبة وقطع الاشجار وحرق المحاصيل سنة 308هـ/920م أثرا كبيرا على المزارعين بل حدت من نشاطهم.

كما ان الصراع بين ملوك الطوائف والنصارى وما نتج عنه من زيادة في الضريبة لدفعها لملوك النصارى ارهق المزراعين مما دفعهم لترك الزراعة.

وبالرغم من أن الزراعة في الاندلس شهدت نوعا من الازدهار في العهد المرابطي الا انه لم يدم طويلا اذ ان سوء الاحوال الاقتصادية والعسكرية اثر سلبا على استغلال الاراضي التي كانت مسرحا للأعمال الحربية ومن بين الامثلة على ذلك ما قام به الفونسو ريموندس ملك قشتالة وحليفه ابو جعفر احمد سيف الدولة المستنصر بالله بن هود امير سرقسطة بالإغارة على الارض المزروعة في قرطبة في فترة الحصاد سنة 527هـ/1133م وغيرها من الاعمال التي الحقت الضرر بالزراعة. كما كان للصراع الموحدي المرابطي من جهة والممالك النصرانية من جهة أخرى أثر على النشاط الزراعي.

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

لقد كان للنشاط الرعوي ببلاد المغرب الإسلامي أهمية كبيرة، إذ يعد الركيزة الأساسية في النشاط الفلاحي حيث يوجد نوعين من النشاط الرعوي الأول مختلط بالمناطق الزراعية والرعي شبه الصحراويفي هذه الحالة عادة أن صاحب الماشية يخلط بين نشاطين الزراعة والرعي أما الحالة الثانية فإنه يلتزم بتربية الماشية فقط وكثيرا ما تم وصف بلاد المغرب بثنائية النشاط الفلاحي، فهي تجمع بين زرع وضرع ومزارع ومسارح واعتبر ذلك كله من أمور الفلاحة.

ولقد توفرت المراعي خاصة في الجهات التلية فغالبا ما تتحول الأراضي الزراعية إلى مراعي بعد عملية الحصاد حيث يرسل صاحب الأرض أنعامه لترعى فيها كما كانت عامة مشاعة بين الرعاة وهو الأكثر شيوعا نظرا لطبيعة البيئة القبلية.

وعلى ما يبدو أن سكان المغرب قد اتبعوا نظاما خاصا عند ممارستهم للرعي وذلك تماشيا والأحوال المناخية، إذ أنهم ينزلون بالمراعي في الأوقات المناسبة ومن خلال ما ذكره صاحب كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار طريقة الرعي في جبل راشد بقوله" جبل كبير تسكنه أمم كثيرة من البربر ويطردهم الثلج عنه فينزلون إلى ريف البحر الغربي، وهم أهل كسب من الغنم والبقر والخيل"، كما يضيف أن خيل هذا الجبل اعتق الخيول لصبرها وخدمتها وهي مدورة القدود حسنة الخلق والأخلاق ولحوم غنهم أطيب اللحوم...".

وكان النشاط الرعوي يعتمد عليه عند سكان الصحراء، إذ كان قطعان الغنم والجمال كثيرة ينتقل وراءها البدو صيفا نحو الشمال ويرجعون إلى مواطنهم شتاء عند نزول الأمطار والثلوج وقد أشار ابن الصغير إلى أسلوب الرعي عند قبائل مزاتة وسدراتة البترية، حيث كانت القبائل تنتقل من أوطانها المختلفة لترجع في فصل الربيع إلى تيهرت وضواحيها وكثيرا ما كانت تحدث الصراعات على المراعي، وقد كان العرف الجاري آنذاك المرعى لمن سبق، وقد حدثت هناك مشادات بين صاحب الزروع والراعي بسبب الأضرار الناتجة عن ذلك.

وعلى ما يبدو أن أصحاب الماشية كانوا يقومون بمهمة الرعي بأنفسهم غير أنه غالبا ما يستأجرون لها رعاة لرعايتها مقابل أجر معين، إذ كان للفقيه أبي زيد القيرواني راعي يرعى له أغنامه، وقد يبقى الراعي بعيدا عن صاحب الماشية لمدة طويلة، كما عرفت بلاد المغرب الشراكة في تربية الأغنام وغالبا ما كان صاحب الماشية يمارس سلطاته الواسعة على الراعي، وبهذا يجعله تابعا له على الدوام.

وكثيرا ما كانت تربى الماشية بأنواعها في منطقة واحدة فمثلا أرض برقة كانت تصلح السائمة في مراعيها وقد تميزت أنعامها بكثرة الشحم ولذة اللحم واشتهرت أيضا مدينة سرت بالغنم والإبل، وكذا سوسة بكثرة اللحوم وطيبها، وقد كانت لقبيلة مزاتة كثرة الأغنام والجمال والبغال. ولقد كانت ببلاد المغرب ثروة حيوانية كبيرة ومنها مثلا سرت وتونس والمسيلة وطبنة وتنس ووهران وبونة هذه الأخيرة شكلت أنعامها جزءا كبيرا من أرباح تجارتها، وقد أشاد صاحب كتاب الاستبصار أن بلاد المغرب الأوسط أنها كثيرة الخصب والزرع كثيرة الغنم والماشية طيبة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المراعي ومنها تجلب الأغنام إلى بلاد المغرب والأندلس، وقد اشتهرت مدينة تاهرت بتربية الحيوانات، وقد كان لهذه الثروة فائدتها على اقتصاد المدينة وحسب ما ذكر فقد كان لأحد وجهاء المدينة وهو يبيب بن زلغين ثلاثون ألف ناقة وثلاثمائة ألف شاة واثنا عشر ألف حمار.

وقد امتدت المراعي في المغرب الأقصى من سهولها إلى جبالها وصحرائها لتجعل من الثروة الحيوانية موردا هاما، وقد كانت لفاس وسجلماسة مكانتها في تربية الماشية كما كانت مدينة وجدة أرضا ذات مروج صالحة للرعي وغيرها من مدن بلاد المغرب الإسلامي.

كما كانت ببلاد المغرب قبائل رعوية كثيرة، ومنها قبيلة زناتة التي أخذت من "... شعائر العرب في سكنى الخيام واتخاذ الإبل وركوب الخيل والتغلب في الأرض وإيلاف الرحلتين" وكانت فروعها التي استوطنت المغرب الأوسط بين تلمسان وتاهرت تنتقل من مكان إلى أخر، وكانت قبيلة صنهاجة الجنوب أكثر القبائل تنقلا في صحراء المغرب، حيث يقول ابن خلدون" هذه الطبقة من صنهاجة هم الملثمون الموطنون بالقفر وراء الرمال الصحراوية بالجنوب أبعد في المجالات هنالك منذ دهور قبل الفتح لا يُعرف أولها فأصحروا عن الأرياف ووجدوا بها المراد وهجروا التلول وجفوها واعتاضوا منها بألبان الأنعام ولحومها انتباذا عن العمران واستئناسا بالانفراد وتوحشا بالعز عن الغلبة والقهر..."، وهم ينتقلون من ماء إلى ماء كالعرب وبيوتهم من الشعر والوبر" ويرعون مواشيهم في أداني الصحراء وأطرافها وليس لهم بقاء في مكان ولا مقام بأرض وإنما يقطعون دهرهم في التنقل باستمرار داخل حدودهم ولا يختلطون بغيرهم ولا يطمئنون إلى جيرانهم، علما أن هذه الأراضي صحراء غير آهلة والماء بها قليل، كما أن هناك قبائل أخرى كانت تتنقل بين أراضي تاهرت في أشهر الربيع، ومنها قبائل مزاتة وسدراتة وغيرها وكان بنو موليت يتنقلون بين نفزاوة وقسطيلية وكانوا يعملون كأدلاء على الطريق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زخرت بلاد الغرب الإسلامي بمقومات طبيعية، كان لها الفضل الكبير في تطور اقتصاد دول المغرب والأندلس، خاصة بعد أن تفاعل الإنسان المغاربي مع بيئته واستغل هذه المقومات أحسن استغلال، فكان بذلك أبلغ الأثر على ازدهار الحياة الاقتصادية وانعكاسها الايجابي على حياة مجتمع الغرب الإسلامي.

1-المغرب الأوسط: ازدهر النشاط الفلاحي في هذا الإقليم نتيجة لاستغلال ثرواته، وذلك بتطبيق سياسة فعالة لتحقيق نهضته الاقتصادية، فقد استغلت موارده استغلال أمثلا وإحياء أراضي البور، بالإضافة إلى أراضي الموات. وبناء المنشآت المائية وشق القنوات وزراعة مختلف الأراضي الصالحة للزراعة. فقد كان تحصيل الضرائب مرتفعا ومن أمثلة ذلك الجباية في مدينة بونة حيث بلغ عشرات الآلاف من الدنانير وما يقاربه في مرسى الخرز (القالة). وهذا يُبين مدى غنى المغرب الأوسط وخاصة من النشاط الفلاحي. وفي عهد الرستميين اشتهرت مدينة تاهرت بتربية الحيوانات، وقد كان لهذه الثروة فائدتها على اقتصاد المدينة، وعلى سبيل المثال كان لأحد وجهاء المدينة ثلاثون ألف ناقة وثلاثمائة ألف شاة واثنا عشر ألف حمار، وإن دل ذلك فإنه يدل على مدى ممارسة تربية الحيوانات، بالإضافة إلى النشاط الزراعي. وفي دولة بني حماد كان هناك اكتفاء ذاتي نتيجة وفرة المنتجات الزراعية وكثرة المواشي، وهذا عزز اقتصاد الدولة. ومن خلال ما يتهادى به الناس من أموال ومواشي يعكس مدى ثرائهم. ويُذكر أن الوالي في إقليم الزاب أعطى هدية إلى المعز بن باديس(ت.454هـ/1062م) تمثلت في أربعمائة من الخيل ومعها الأموال والدواب، وهذا يعكس مدى ثرائهم نتيجة للنشاط الزراعي وتربية المواشي بمختلف أنواعها.

2-المغرب الأقصى: مارس المجتمع النشاط الفلاحي في هذا الإقليم مما ساعد على تطور الاقتصاد بالمنطقة، وهذا نتيجة للظروف التي عاشها المغرب الأقصى من أمن واستقرار. لقد توسعت المساحات المزروعة، كما أنهم حاولوا بكل ما يستطيعون من تطوير اقتصادهم، وذلك بغرس أشجار التوت والتي تساعد على تربية دودة القز من أجل إنتاج الحرير. ونتيجة لممارسة النشاط الزراعي في المغرب الأقصى وحاجة الفلاحين للماء فقد وضعوا تنظيما خاصا بالماء، وذلك بتوظيف عمال (القياسين) يسهرون على توزيع المياه بين المزارعين تفاديا لعدة مشاكل من بينها التبذير والنزاع بين الفلاحين. وقد شهد الإقليم تطورا ملحوظا في الإنتاج الزراعي مما كان له الأثر الكبير في اقتصاد هذه المنطقة.

3-المغرب الأدنى:

نتيجة لخصوبة أراضي بلاد المغرب الأدنى كان لها الأثر الكبير على تنوع الإنتاج ووفرته، حتى قيل: "إذا توالت الغيوث أنتجت الحبة مائة حبة". فهذا الإقليم عرف اقتصاده تطورا كبيرا، وهذا نتيجة للاهتمام بالأراضي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واستصلاحها وزراعتها، وإنشاء ديوان خاص بها ، وفي أيام الدولة العبيدية (الفاطمية) التي كانت تقوم على تنظيم ديوان الخراج، حيث وضع عبيد الله المهدي(ت.322هـ/934م) ديوانا جامعا، بل أنه وضع دواوين أخرى مثل ديوان الضياع وديوان الكشف(ديوان التفتيش والمراجعة والرقابة المالية والإدارية وخاصة ما له علاقة بالجباية). ولقد شملت الجباية كل المزارع وغيرها من مختلف الأراضي المنتجة والبساتين والمراعي، كما تم فرض المكوس على بعض الأنشطة الأخرى مثل صيد الأسماك والمرجان. وكل ذلك زاد من إيرادات الدولة.

4-الأندلس: تميزت بلاد الأندلس بأراضيها ذات الخصب وكثرة مياهها واليد العاملة المؤهلة، وبذلك تنوعت محاصيلها الزراعية، هذا بالإضافة إلى كثرة ماشيتها وتوسع مراعيها وذلك كله زاد في تطور اقتصادها، حيث قيل:" أن بلاد الأندلس فيها الخير الكثير". أي تنوع محاصيلها الزراعية من حبوب وفواكه وخضر. كما توجد بالأندلس ثروة حيوانية معتبرة تعزز اقتصادها. وتشتهر هذه البلاد بمصنوعاتها من الصوف والكتان والوبر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner